

ما هي لوائح الاتصالات الدولية - وما هي أسباب أهميتها؟

في الفترة 14-3 ديسمبر 2012، سوف يعقد الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، باعتباره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، مؤتمراً تاريخياً في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

وسوف يراجع هذا المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 (WCIT-12)¹ المعاهدة العالمية التي يقوم عليها العالم المتصل في يومنا هذا: وهي لوائح الاتصالات الدولية (ITR). وهذه اللوائح هي الأساس الذي ترتكز إليه كيفية تواصلنا ببعضنا البعض بالهاتف أو الحاسوب، وبواسطة الصوت أو الصورة أو البيانات، وغير العالم أجمع.

وقد أعتمدت لوائح الاتصالات الدولية في المؤتمر الإداري العالمي للبرق والهاتف لعام 1988 الذي انعقد في ملبورن، أستراليا، ودخلت حيز التنفيذ عام 1990. وهي تعتبر واحدة من المعاهدات² الأربع التي تشكل أساس مهام الاتحاد، إذ بلغ عدد البلدان الملتزمة بهذه اللوائح 178 بلداً.

وتطلب الشبكات والخدمات التي تغطي نطاق العالم وجود أحكام لها صفة المعاهدة. ولذلك تعمل لوائح الاتصالات الدولية على دفع المبادئ التي تضمن إمكانية توصيل الشبكات ببعضها البعض على نحو سلس، وتقدم الخدمات الدولية بطريقة منصفة وفعالة.

وتحتضن هذه اللوائح عشر مواد تعالج عدة مسائل من قبيل التعاون بين الإدارات الوطنية، وإعطاء الأولوية لاتصالات الطوارئ، وطريقة حساب الرسوم المتعلقة بالحركة المتباينة بين المشغلين في البلدان المختلفة. وكانت لوائح الاتصالات الدولية قد أرست الأسس التي تقوم عليها عمليات الخصخصة والمنافسة وإزالة الضوابط التي أوجدت الشروط الالزامية لنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نعيشها اليوم، بما في ذلك الإنترنت.

التكيف مع المستقبل

ييد أن البيئة شهدت تغيراً كبيراً منذ عام 1988. ففي ذلك الوقت، كانت الدعائم الثلاث التي ارتكزت عليها أسس الاتصالات تمثل بالوقت والمسافة والموقع. وقد أصبحت هذه أقل أهمية من حيث الخدمات العالمية في يومنا هذا. فعمدت الحكومات إلى إعادة تقييم لسياساتها وتمت خصخصة وتحرير قسم كبير من قطاع الاتصالات.



وتشهد الشبكات والتطبيقات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) استعمالاً متزايداً يسفر عن أهمية متزايدة للأمن السيبراني. فقد أدى التقارب التكنولوجي إلى طمس الفوارق بين حركة الإشارات الصوتية وحركة البيانات، حتى إن الهواتف المتنقلة الزهيدة التكلفة أصبحت في الواقع عبارة عن حواسيب متطرفة. كما أن أحجام البيانات تزداد بوتيرة أسرع مما يحتاج إليه نمو البنية الازمة لنقلها.

وفي الوقت نفسه، تقدم بعض الشركات خدمات قائمة على شبكة الويب تشهد رواجاً كبيراً بين الناس، ولكنها تستخدم قدرًا كبيراً متزايداً من سعة الشبكات دون أن تولد بالضرورة إيرادات أكبر للشركات التي توفر البنية التحتية. كما أن الأسواق تتطور بسرعة في الوقت الذي ينعش فيه الطلب بشكل كبير في شتى أنحاء العالم. فكيف يتم توسيع البنية التحتية لكي تواكب حجم الطلب (ولا سيما في البلدان النامية)، ومن يتحمل تكاليف توسيعها واستخدامها؟

وهناك توافق في الآراء على ضرورة أن يتكيّف الاتحاد ليتماشي مع عالمنا السريع التغيير. وقد قدمت عدة مقترنات مختلفة بشأن السبل الفضلى للقيام بذلك، إلا أنها تتفق جميعها على ضرورة وجود تعاون دولي تقوم الحكومات والقطاع الخاص فيه بلعب أدوار مكملة ولكن متمايزة. فتتولى الحكومات دفع الأطر التنظيمية للصوت فيما يوفر القطاع الخاص الاستثمارات الازمة. فبتضافر الجهود نضمن بناء تلك البنية التحتية – ما يعود بالنفع على المستهلكين وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ككل.

لقد تولّى إدارة الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية فريق عمل تابع للمجلس مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة، وأمام أكثر من 550 عضواً في قطاعات الاتحاد الثلاثة – قطاع الاتصالات الراديوية، وقطاع تقسيس الاتصالات، وقطاع تنمية الاتصالات. ويضمّ أعضاء الاتحاد هؤلاء (شركات خاصة، ومنظمات علمية أو صناعية، ومؤسسات مالية أو تنمية، وغير ذلك من المنظمات التي تهتمّ بمسائل الاتصالات) بعض أكبر شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، يربّب الاتحاد بمشاركة أكثر من 200 منتسّب ومؤسسة أكاديمية تشارك في أنشطة الاتحاد، فضلاً عن العديد من الم هيئات التي شاركت في سلسلة الجلسات الإعلامية والاجتماعات التحضيرية التي عقدت في جميع أنحاء العالم عام 2012. ويُخطّط لعقد مزيد من الجلسات الإعلامية هذا العام.

ويمكن تلخيص التعديلات أو الإضافات المقترنة إلى لوائح الاتصالات الدولية بالعناوين التالية:

- حق الجمهور في الحصول على الاتصالات
- الأمان في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- حماية الموارد الوطنية الأساسية
- الأطر الدولية
- قضايا الترسيم والمحاسبة بما في ذلك فرض الضرائب
- التوصيل البيئي وقابلية التشغيل البيئي
- جودة الخدمة
- التقارب

(وتوفر تفاصيل الموضوعات التي ستناقش في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 في مذكرات معلومات أساسية لاحقة).

يعقد الاتحاد الدولي للاتصالات المؤتمر WCIT-12 بطلب خاص من الدول الأعضاء فيه البالغ عددها 193 دولة - لكل منها صوت مماثل لأصوات باقي الدول بغض النظر عن حجمها أو ثرائها. والاتحاد الدولي للاتصالات هو مكان اجتماعديمقراطي ييلور فيه مجتمع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمي ويقرر بشكل تعاوني ماذا يريد.

إن الحق في الاتصال أمر محوري في رسالة الاتحاد منذ تأسيسه في عام 1865. ويشعر الكثيرون أن الوقت قد حان للبناء على نجاح معاهدة لوائح الاتصالات الدولية القائمة وتمهيد الطريق أمام مجتمع معلومات مترابط شبكياً وجامع خلال العقد القادم: مجتمع يضمن أن يمكن سكان العالم أجمع من اكتساب نفاذ منصف وميسور الكلفة ليس فقط إلى خدمات الهاتف التقليدية فحسب وإنما أيضاً إلى عالم الغد القائم على الإنترت والنطاق العريض.

¹ لمزيد من التفاصيل، انظر www.itu.int/en/wcit-12/Pages/default.aspx

² المعاهدات الثلاث الأخرى هي دستور الاتحاد، واتفاقية الاتحاد ، ولوائح الراديو.